

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن (حجاج) SPA-DAHRA VIP

تحت اشراف الأستاذ:

د.بادن عبد القادر

مقدمة من طرف الباحث :

بوبكر زين العابدين توفيق

أعضاء لجنة المناقشة:

عن الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	
عبد الحميد بن باديس			رئيسا
عبد الحميد بن باديس	دكتور	بادن عبد القادر	مقررا
عبد الحميد بن باديس			مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017



إهداء

أتقدم بقلب شاكر وبنفس خاضعة لله سبحانه وتعالى ونحمده قبل الرضا وله الحمد حتى يرضى.
أهدي ثمرة جهدي هذا إلى التي أنارت دعواتها دربي وأغرق حنانها فؤادي. إلى من قال الرحمن
بأن الجنة تحت أقدامها، "أمي" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.
إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر والإصرار
على النجاح وأغرقني بدعواته "أبي" حفظه الله وأطال عمره.

إلى جميع إخوتي

وإلى كل عائلتي الحبيبة وإلى جميع أصدقائي

و إلى كل من حملهم قلبي ونسيهم قلبي



شكر وتقدير

*بادئ البدء نشكر الله المعين الذي فتح لنا أبواب رحمته وهدانا لما فيه فلاح وصلاح للبلاد والعباد أن بارك لنا هذا العمل المتواضع ثمرة جهود سنين طوال والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المحترم "بادن عبد القادر" على توجيهاته وتوضيحاته المتواصلة دليل إلتزامه بالمسؤولية وحرصه على العمل الجاد فنعم الأستاذ هو والشرف لي أكثر إن أطرنى فنعم المؤطر هو.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل عمال مؤسسة تربية الدواجن (حجاج) مستغانم

منا أسمى عبارات الشكر والتقدير والإحترام لكافة الأساتذة وخاصة أساتذة تخصص التدقيق المحاسبي

تحياتنا لكل طلبة وطالبات قسم علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة مع تمنياتنا لهم بالنجاح والتوفيق.

الصفحة	العنوان	الرقم
34	الميزانية المالية المختصرة	01
66	إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات خصوم	02
67	إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات أصول	03
68	حساب النتائج	04
72	حساب نسبة التداول	05
73	حساب نسبة النقدية	06
74	حساب نسبة التمويل الدائم	07
70	حساب نسبة التمويل الذاتي	08
75	حساب نسبة الإستقرار المالي	09
76	حساب نسبة قابلية السداد	10
77	حساب نسبة الإستقلالية المالية	11

فهرس الأشكال البيانية :

الصفحة	العنوان	الرقم
64	الهيكل التنظيمي لمديرية الظهرة فيب حجاج-مستغانم	1_3
65	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	2_3

فهرس المحتويات:

	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال البيانية
	قائمة الملاحق
02	المقدمة العامة
08	الفصل الأول: التحليل المالي
08	تمهيد
08	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي
08	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي
11	المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الإستفادة منه
13	المطلب الثالث : مقومات ومنهجية التحليل المالي
14	المبحث الثاني : مستويات وادوات التحليل المالي
14	المطلب الأول:معايير وخطوات التحليل المالي
16	المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي
20	المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي
23	المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية
23	المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي المالي
24	المطلب الثاني: القوائم المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد
27	خلاصة الفصل
30	الفصل الثاني:مؤشرات تشخيص علاقة المؤسسة بمحيطها

30	تمهيد
30	المبحث الأول : الوظيفة المالية و المحيط المالي
30	المطلب الأول:الوظيفة المالية في المؤسسة
32	المطلب الثاني: المحيط المالي الداخلي في المؤسسة
33	المطلب الثالث : البيئة المالية الخارجية للمؤسسة
33	المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة من محيطها المالي
33	المطلب الأول:التحليل المالي الساكن
39	المطلب الثاني: التحليل المالي الديناميكي
46	المطلب الثالث : التحليل المالي بالنسب
49	المبحث الثالث: الإستجابات لتعظيم إستفادة المؤسسة من محيطها المالي
49	المطلب الأول:علاقة المؤسسة بملاكها
51	المطلب الثاني:علاقة المؤسسة بدائنها
55	المطلب الثالث : علاقة المؤسسة بعملائها
57	خلاصة الفصل
60	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الظهرة فيب حجاج مستغانم
60	تمهيد
60	المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة الظهرة فيب حجاج-مستغانم
60	المطلب الأول:المحة عامة عن مجمع تربية الدواجن بالغرب "GAO-ORAVIO"
60	المطلب الثاني: تعريف المؤسسة "تعاونية تربية الدواجن - الظهرة فيب"
64	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
65	المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي
65	المطلب الأول:تقديم الميزانية المالية و حساب النتائج لمؤسسة ظهرة فيب لأربع سنوات.
69	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة الظهرة فيب .
79	- الخاتمة العامة
82	- قائمة المراجع
84	- قائمة الملاحق

الكتب :

1. أحمد بوراس ، أسواق رؤوس الأموال ، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2003.
2. الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2006
3. الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، 21 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2011
4. أيمن الشنطي و عامر شقر ، مقدمة في الإدارة التحليل المالي ط 1 ، دار البداية ، عمان ، الأردن.
5. بوشاشي بوعلام ، المنبر في التحليل المالي وتحليل الإستغلال ، دارهومة ، الجزائر ، 1997.
6. جميل أحمد توفيق وعي شريف ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980.
7. جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2001
8. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستثمارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2006
9. رسمية زكي قريقاص وعبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.
10. زيادة سليم رمضان أساسيات في الإدارة المالية ، ط 4 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997.
11. سعود جايد العامري وعبد الاستار مصطفى الصباح ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009
12. عبد الرزاق بن حبيب ، إقتصاد وتسيير مؤسسة ، ط 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002
13. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008
14. عرباجي إسماعيل ، إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996
15. فهد مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، ط 1 ، رام الله ، فلسطين ، 2008.
16. مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004 .
17. محمد الصالح عواشيرية ، التحليل المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005.
18. محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الإدارة المالي والتخطيط المالي مكتبة عين الشمس ، دار النصر ، 1995
19. محمد قاسم خصاونة ، أساسيات الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، 2011.

20. محمد مبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، ط 2 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009 .
21. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .
22. مؤيد عبد الرحمان الدوري و نور الدين أديب أبوزناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 .
23. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ، ج 1 ، دارالمحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 .
24. نعيم نمر داوود ، التحليل المالي ، ط 1 ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان الأردن ، 2012 .
25. هيثم محمد الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي ، ط 1 ، دار الفكر ، عمان الأردن 2012 .

القوانين و المراسيم :

1. قانون رقم :07-11 بتاريخ 25 - 11 - 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي 3 و 121 - 3 منه.
2. قرار مؤرخ في 26/07/2008 الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 25/03/2009 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعده سيرها .
3. قانون رقم : 07/11/2007 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المادة : 440 - 1 و 440 - 2 .

المذكرات :

1. حدة بخالد ، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مباح ، ورقلة ، 2010 .
2. سليمان بلعور ، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003 .
3. بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 .

المحاضرات :

1. ربيع بوصبيح العايش ، محاضرات التسيير المالي والموازي ، غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة حمه لخضر الوادي ، 2014/2015 .

الكتب الأجنبية :

1. Aswath damodran , finance d'entreprise " théorie et pratique " , 2 édition , nouveaux horizons , paris , 2006
2. P.Amadieu et V.Bessiére , Analyse de l'informatio financière , Economica, 2007
3. Christine collette , gestion fiscale des entreprises , Edition Ellipses , 1998
4. Cornne zanbotto et christian zanbtto , financec d'entreprise En22fiches , 2 édition , dunod,paaaris, 2009
5. Marchesnnyay.la strategie du dignositis a la decision indisterielle , opu,Alger 1987
6. Piierre paucher : Mesure de la perrformance Financière de l'entreprise , Edition OPU , ben Aknoun , Alger , 1993 .

المقدمة :

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الانظمة و التشريعات المالية و التطورات الاقتصادية الداخلية و الدولية، و الذي يهدف الى التخطيط، المراقبة و التشخيص المالي و الكشف عن المدى نجاح و كفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي المتعددة و التي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسة داخل النشاط الاقتصادي و الوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، و هي تعتبر عن مجموع الوسائل المادية، و البشرية التي تتفاعل مع بعضها البعض من اجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء و النمو، و بالتاكيد فان حسن ادارة المؤسسة لذمتها المالية، و تسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها و كفاءتها و استمراريتها.

تنشط المؤسسة ضمن محيطها الديناميكي يؤثر فيها و تتأثر به، و بالتالي فان رسم العلاقات بين المؤسسة و محيطها و تسيير يعتبر احد عوامل نجاحها. و مما لاشك فيه ان علاقة المؤسسة المالية مع محيطها يعتبر الداعم الرئيسي لهذه العلاقة و تتحدد عناصر هذه الاعلاقة من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات و الهيئات التي تؤثر و تتأثر بهذه الوظيفة و هو ما يصطلح عليه بالبيئة المالية مع المؤسسة او محيطها المالي.

ان لجوء المؤسسة الى مصادر التمويل التقليدية او غير التقليدية المتمثلة في الاسواق المالية يفرض على المؤسسة ان تحقق بعض الشروط المتعلقة بالتسيير الجيد لعناصر ذمتها المالية كون هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية، كما يهتم السوق القبلي و البعدي للمؤسسة بقدرتها المؤسسة على تسيير عناصر استغلالها من اجل التموقع الاحسن في الاسواق و ربح فرص فرص تفاوضية اكبر مع سوقها القبلي و البعدي. بينما يضمن التسيير يضمن التسيير الجيد لمتاحات المؤسسة عدم وقوعها في حالات العسر المالي الامر الذي يجنبها الوقوع في مشاكل عدم السداد و انخفاض درجة التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات و ما يترتب عليه من ضعف موقفها التفاوضي مع المؤسسات المقرضة .

ان المراكز المالية المذكورة سابقا و التي يعبر عنها بمؤشرات و نسب مالية تسمح للمؤسسة بتسييرها الذي يحسن من علاقتها مع المحيط المالي و يمكنها كذلك من تجاوز حالات الخلل الذي يمكن ان تقع فيه المؤسسة.

* طرح الاشكالية :

مما سبق سوف نطرح اشكالية البحث الرئيسة التالية التي نحاول فيها معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في:

ما هو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها؟ وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركزي الذمة المالية ودورة الاستغلال؟
للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها الى اسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي :

1. ماهي العلاقات الرابطة بين المؤسسة ومحيطها، وهل العلاقة ساكنة على المدى المنظور؟
2. ماهي المستويات التي يؤثر فيها المحيط المالي على الوظيفة المالية، وهل للمؤسسة القدرة على تسيير هذه العلاقة ؟
3. ماهي الادوات التي نستطيع التحكم من خلالها في رسم وتحسين العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي؟

* فرضيات الدراسة :

من اجل الوصول الى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع فرضيات في النقاط التالية :

1. ان علاقة المؤسسة مع محيطها المالي علاقة تبادلية وتكاملية بين وظيفتها المالية والمؤسسات المؤثرة فيها من اسواق مالية، بنوك، اسواق وعملاء واستغلال هذا المحيط بافضل الطرق، وتعتبر هذه العلاقة متغيرة ومتجددة باستمرار بتغيير الظروف الاقتصادية والتنظيمية.\
2. الوظيفة المالية من بين الوظائف الاساسية في المؤسسة والتي تؤثر في المحيط المالي وتتاثر به على المدىين الطويل والقصير، هذا ما يحتم على المؤسسة تسيير عناصرها المالية وفق المنظورين السابقين (المدىين الطويل والقصير الاجل 9).
3. بالآخذ بعين الاعتبار للفرضية السابقة، يمكننا تقسيم المؤشرات المالية المستخدمة في دراسة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي الى مؤشرات طويلة الاجل تهتم بتحليل العناصر الطويلة الاجل ومؤشرات قصيرة الاجل التي تهتم بدراسة العناصر القصيرة الاجل، وتسيير العناصر السابقة يؤدي الى تحسين علاقة المؤسسة المالي مع محيطها وتعظيم استفادتها منه.

* المنهج المتبع وادوات الدراسة :

للإجابة على اشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات المتنبأه كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

1. المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم و التقنيات للاحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

2. المنهج التحليلي : يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على اسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل علاقة المؤسسة المالية مع بيئتها واستخلاص النتائج وؤرج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات او نفيها.

- اهمية الموضوع :

يعتبر هذا الموضوع بالرغم من تناوله في العديد من الدراسات احد المواضيع المتجددة و الذي يشكل احد المطالب الضرورية سواء تعلق الامر بطلب التمويل او فتح راس المال او الولوج لأسواق جديدة، بالاضافة الى اهمية الموضوع الرئيسة السابقة، يمكننا ذكر اسباب اخرى نراها موضوعية تتعلق باهمية هذا الموضوع وهي

1. ابراز قدرة الوظيفة المالية في التكيف مع محيطها المالي و استفادة منها فب تعظيم ارباح المؤسسة.
2. ان استخدام الادوات الكمية في التحليل المالي و استخدام هذه النتائج في اطار النظرية المالية يوفر منهج تحليل متكامل و اداة يمكن استفادة منها من طرف جميع المتعاملين و المهتمين في هذا الميدان.

* اسباب اختيار الموضوع :

ان اختيارنا لهذا الموضوع لم ياتي من باب الصدفة و انما يعود لاسباب نذكر منها مايلي :

1. الرغبة الشخصية ف يتناول موضوع التحليل المالي و تقنياته الكمية و التحليلية.
2. تجدد الموضوع يجعل منه مجالاً دائماً لتحليل و تحديد.
3. اهمية العلاقة بين وظيفة المؤسسة المالية و محيطها المالي في مجال تخصصنا.
4. محاولة اثراء مراجع المكتبة بعمل نتناول فيه جانباً مازال البحث فيه يتطلب العديد من الدراسات، خاصة التطبيقية منها.

* الاطار الزمني و المكاني لدراسة :

لدراسة بعدين يحددان مجالها، اولها البعد الزمني و الثاني بعد المكاني :

1. الاطار الزمني : الذي يمتد في الفترة من 2013 الى 2016 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بالتحليل خاصة على مستويين الساكن و الديناميكي و بالتالي دراسة معدلات نمو و تطور المؤشرات.
2. الاطار المكاني : كان هذا الاخير في مؤسسة الظهرة فيب حجاج لولاية مستغانم، حيث تتوفر هذه المؤسسة على اغلبية الشروط التي يتطلها هذا النوع من الدراسات من استثمارات كبيرة و دورة استغلال غنية الخ .

* هيكل الدراسة :

تناول في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة ظهرة فيب مستغانم خلال الفترة من 2013 الى 2016.

ومن اجل الاحاطة بلاهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل الى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي :

الفصل الاول عموميات حول التحليل المالي باعتباره اداة من ادوات التسيير المالي في يد المسير المالي لاتخاذ القرارات المالية واكتشاف الاخطاء وتصحيحها وذلك بتقسيمه الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول : ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني : مستويات و ادوات التحليل المالي

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

في الفصل الثاني تطرقت الى تحليل البيئة المالية للمؤسسة وعلاقتها مع بيئتها المالية المتمثل في تحديد مستويات و ادوات تحليل المالي المستخدمة في تشخيص المحيط المالي واكتشاف مستوى علاقته مع ملاكها، مورديها وعملائها من خلال طرحها في ثلاث مباحث كمايلي :

المبحث الاول : الوظيفة المالية والمحيط المالي

المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص المؤسسة من محيطها المالي

المبحث الثالث : الاستجابات لتعظيم استفادة المؤسسة من محيطها المالي

اما الفصل الثالث والاخير بعنوان : دراسة حالة مؤسسة ظهرة فيب مستغانم من الفترة 2013 الى 2016 لتحليلها من الجانب التطبيقي لاكتشاف نقاط قوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتجنبها، ويتضمن هذا الفصل مبحثين كما يلي :

المبحث الاول : تقديم مؤسسة ظهرة فيب مستغانم

المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي .

وانتهي الموضوع بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع متبوعا باهم النتائج المتوصل اليها .

المقدمة العامة

وفي الاخير ارجوا ان اكون قد اصبت ووفقت ولو بقدر قليل في اختياري للموضوع و معالجته ، فعسى ان افوز باجري الاجتهاد والاصابة، فان لم يكن ذلك فحسي انني حاولت والله المستعان .

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعاً هاماً من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات التي تحدث في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي

سنتطرق إليه من خلال النقاط التالية:

مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من مستثمرين، مؤسسات، بنوك، إلى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل واتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي دقيق.

أولاً: تعريف التحليل المالي: يمكن تعريفه كما يلي:¹

1. يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.
2. نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى معرفة مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال:
 - القراءة الواعية للكشوف المالية المنشورة.
 - الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة.
3. التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع.

¹ . ناصر دادي عدون ، التحليل المالي ، تقنيات مراقبة التسيير ، ص ص 13-14 .

إذا التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

ثانياً: تطور التحليل المالي: من أسباب ظهوره ما يلي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المالية التي تبين أساساً مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفاتها، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة وظهور في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات والنسب المختلفة.

ولقد كان للأزمة الإقتصادية (1929 – 1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصراف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، وقد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الإختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي نشرتها المؤسسات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي (دراسة الوظيفة المالية للمؤسسة المالية لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات)، وأصبح أحدهما يكمل الآخر.²

² ناصر دادي عدون، التحليل المالي، تقنيات مراقبة التسيير، ص 13 – 14

وهناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكن

تلخيصها فيما يلي:

1. الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة: مما نتج عنها ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك، وبالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالها.
 2. التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير قدرة الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع القوانين والتشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالي بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.
 3. الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة الأمريكية: في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة وتراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.
 4. ظهور الإئتمان كمصدر للتمويل: حيث أن شركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.
 5. ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الإستثمارية.
- ينطلق التحليل المالي من المبدأين عائد المخاطرة وأهدافه تختلف على حسب احتياجات الأعوان الإقتصاديين و عموما تتمثل هدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

1. بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يسند عليها متخذ القرار من أجل

الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي

يهدف إلى:³

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
 - تقييم نتائج وقراءات الإستثمار والتمويل.
 - تحديد مختلف الإنحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
 - الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
 - التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
 - يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
 - تقييم ملائمة الشركة في الأجل الطويل والقصير.
2. بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لها أهداف حيث تهدف إلى:⁴

- إجراء ملاحظات حول العمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة من أجل الإستفادة من القروض.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الإستفادة منه

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة لما له من وظائف مهمة وفعالة في حدود الإستفادة منه وتكمن في

المحاول التالية:

³ عدنان تايه وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 21-22.

⁴ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 3.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي:

تكمن في النقاط التالية:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف تتركز في مجملها حول:⁵

1. توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الإستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
2. اتخاذ قرار الإستثمار: وذلك عن طريق ابراز مزايا وحدود عملية الإستثمار المرتقب انجازها.
3. اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
4. اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

الفرع الثالث: حدود الإستفادة من التحليل المالي:

⁵ محمد الصالح عواشبة، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 21.

للتحليل المالي حدود ناتجة عن خصائصه التقنية، لا يمكن الوثوق بصفة مطلقة بخلاصة التحليل المالي دون الإعتماد على أدوات التسيير الأخرى، والمعلومات التي تخص المحيط التنافسي والأحداث الطارئة. هذا الحد سيتقلص حتما مع اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد، إذ أن المعايير المحاسبية الدولية المعتمد عليها (IAS/IFRS) تلح على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتوقيف الحسابات (المعيار الدولي IAS 10).⁶

وبصفة عامة ينبغي على المحلل المالي أن يهتم بتطور الأدوات و الهيكلية المالية للمؤسسة أكثر من اهتمامه بالوضعية الظرفية حتى لا نساوي بين مؤسستين ذات نسبة مالية متماثلة في تاريخ ما، بينما نجد إحداهما تحسن من وضعها في السوق والأخرى تتقهقر أداؤها ووضعيتها المالية.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي

من اجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها وتتمثل في: الفرع الأول: مقومات التحليل المالي: يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المقومات والمبادئ لتحقيق أهدافه أبرزها:⁷

- التحديد الواضح للأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالي التي يشملها التحليل وتوفير البيانات المالي التي يمكن الإعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الخارجية والداخلية المحيطة بالمؤسسة.

⁶. IRFS, Including IAS and Interpretation as at 1 January 2006, IASB. PAGE 427.

⁷. فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 9.

- لا بد أن يكون المحلل المالي مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي:

على المؤسسة إتباع المنهجية التالية عند قيامها بالتحليل المالي:⁸

- تحديد الهدف الذي يسعّل إليه المحلل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل الكشوفات المالية.
- تحديد المعلومات التي تحتاجها المؤسسة للوصول إلى غايتها.
- إختيار أسلوب وأداة تحليل مناسبة والتي لها القدرة للتعامل مع المشكلة.
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المؤسسة لاتخاذ القرار والإجراء المطلوب.
- إختيار المعيار المناسب لقياس نتائج ولا مانع حين يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار.
- تحليل أسباب الإنحراف وتحديدّها.
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي

يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملية إلى تحديد اتجاه العملية والأدوات المستعملة، يمكن توضيحها في هذا المبحث.

المطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي:

هناك مجموعة من المعايير والخطوات تكمن في:

الفرع الأول: معايير التحليل المالي:

⁸ مؤيد عبد الرحمن الدوري ونور الدين أديب أبو زناد، لتحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص

يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولاً: خصائص معايير التحليل المالي:

- أن يكون المعيار واقعياً ويمكن تنفيذه.
- أن يتصف بالإستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتاً لا يتغير من فترة لأخرى.
- أن يكون المعيار واضحاً ويتصف بالبساطة وسهولة الإستخدام وأن لا يكون له أكثر من تفسير.

ثانياً: إستخدام معايير التحليل المالي:⁹

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفاً كمياً.
- تفسير المدلولات والمؤشرات للإتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة المالي.
- كشف الإنحراف.
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

ثالثاً: أنواع معايير التحليل المالي: وتكمن أنواع المعايير في:¹⁰

- المعيار المطلق: (المنطقي): وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع الصناعة والظروف السائدة.
- المعيار الصناعي: ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات وحتى أنه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لابد أن توفر فيه الخصائص التالية:

- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة ذات حجم واحد.

⁹ . هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 200، ص 173.

¹⁰ . مؤيد عبد الرحمن الدوري ونورين أديب أبو زناد، مرجع سابق، ص 16-17.

- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة.
 - أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة نفس الظم المحاسبية.
- المعيار الإتجاهي (التاريخي): وهي نسبة معدلات خاصة بالمؤسسة في الماضي وتستخدم في الحكم على مستوى المؤسسات في الحاضر والمستقبل بمقارنة النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الإنحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه المؤسسات.
- المعيار الوضعي: نسبة أرقام يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك من خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي:

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية:¹¹

1. مرحلة التصنيف: يقوم المحلل في هذه المرحلة الإبتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.
2. مرحلة المقارنة: بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن أسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقديم الإقتراحات.

المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي:

تتضح استعمالات التحليل المالي من خلال:

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي:

¹¹. جميل أحمد توفيق أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 79.

ويستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

1. التحليل الإنتمائي: الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضون وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
2. التحليل الإستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي والذي يقوم به المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق استثمار جديد بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.
3. تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، ويستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها كما بعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل.
4. التخطيط المالي: يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.
5. الرقابة المالية: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.
6. تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الإلتزامات وقدرتها على الإئتمان

بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

من أهم هذه الفئات ما يلي:

1. الدائنون: وتنقسم إلى قسمين هما:

الدائنون قصيري الأجل: يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العام للمؤسسة.

الدائنون طويلي الأجل: إهتماماتهم تتركز حول قدرة المؤسسة على سداد الإلتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الإلتزامات ووقت استحقاقها.

2. المستثمرون: يمكن تقسيم المستثمرين في المؤسسات كذلك إلى:

مستثمرون قصيري الأجل: وهم من يفتنون الأسهم بغرض الإتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، وبالتالي تكون إهتماماتهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة.

مستثمرون طويلي الأجل: وهم من يفتنون الأسهم بغرض السيطرة والإحتفاظ بتلك الإستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية، وتكون إهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الإستثمار وتحقيق الأرباح.

3. الإدارة: إن إهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للمؤسسة والربحية والنمو لذا تستخدم مجموعة

من الطرق والأدوات والتقنية التي تساعد في لإدارة الشركة تحليل الكشوفات المالية هو أحد هذه

الأدوات المهمة، والهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع

موارد الشركة .

4. النقابات: لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة

المؤسسات في إيجاد مناصب شغل جديدة.

أجهزة التخطيط والرقابة: في ظل اقتصاد النظام الحر يتم وضع السياسات وتحدد الأسعار عن طريق

ديناميكية السوق الحر، ونظام الطلب والعرض، أما الإقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض

الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، وكذلك في وضع الخطط

المستقبلية وكوسيلة من وسائل الرقابة على المؤسسات.

الغرف التجارية: تستخدم في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات

والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية ومعدلات أدائها وربحيتها.

مصلحة الضرائب: تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب، والتحقق من صحة وموضوعية

البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات

والمصروفات لنفس المشروع.

الإحصاء والمعلومات: تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية خلال

القوائم التالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

الفرع الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب

وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة.

أولاً: نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الاخرجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون واحد أو كل

العناصر التالية:¹²

¹². ¹². ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: التحليل المالي

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل بتعات القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا إلى البنك خاصة.
- إفتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والإستغلالية للمؤسسة.
- التحقق من المراكز العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

ثانيا: نتائج التحليل الداخلي: ويمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من

تحليله:

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلا بواسطة المديونية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الإستثمار أو تمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- وضع المعلومات أو النتائج المتحصل عليها كأساس للتقديرات المستقبلية.¹³

المطلب الثالث: أدوات وطرق التحليل المالي:

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي:

¹³. ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 13.

على المحلل المالي استعمال أداة محددة تمكنه من الوصول إلى أهداف مرجوة و تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1. تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية ...، بالاعتماد على منظور الذمة المالية (مبدأ السيولة والإستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
2. تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.
3. تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويها والإستثمار وغيرها.
4. تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة، كما يجوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

الفرع الثاني: طرق التحليل المالي:

وتمكن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي:¹⁴

1. التحليل المالي التطوري: يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية، يتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي مالي متطور وفعال، ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

¹⁴. إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سابق، ص 52-53.

- تطور النشاط: من خلال تغيير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التنظيف الذي من المفترض أن يناسب مع تطور النشاط.
 - تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها ليعين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت نتيجة نحو النمو، البقاء أو الإنسحاب من السوق.
 - تطور هيكل دورة الإستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين المخزونات، وهي التي تشكل الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الإرتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.
 - تطور الهيكل المالي: يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الإستدانة على المردودية ... إلخ.
 - تطور المردودية: تعد المردودية ضمان البقاء والنمو والإستمرارية، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري، وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.
2. التحليل المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة.
3. التحليل المالي المعياري: هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

المبحث الثالث: الكشوف المالية

من اجل مواكبة الجزائر للإقتصاد العالمي وانفتاحها على العالم الخارجي وتبنيها لإقتصاد السوق من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية التجارة اتجهت إلى وضع نظام محاسبي مالي وفق معايير المحاسبة الدولية لينتج عنها قوائم مالية مرافقة للقوائم المالية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد

هو المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة النظريات محاسبية فحسب من خلال هذه المعايير، تقنيات المحاسبة هي التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية، ففي الإطار المفاهيمي، توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين، مالكي المؤسسة.

التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير: "المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية، وتسمح بحجز، تصنيف، تقييم، تسجيل معلومات رقمية وتقديم جداول معبرة عن الصورة الصادقة للوضع المالية، وعن الأداء وخزينة الكيان عند نهاية الدورة".¹⁵

الإشكالية المولدة لنظام المحاسبة المالية تطرح بالجوانب التالية:

- النموذج المحاسبي بمكوناته وهيكلته (المتغيرات، الفرضيات، المبادئ، والمعايير).
- النظام الإعلامي المحاسبي (وظيفة محاسبة التسيير، وظيفة المحاسبة المالية، وسائل المعالجة والطرق والسرورات).
- أهداف الوظيفة المحاسبية (أهداف المحاسبة التحليلية وأهداف المحاسبة المالية).

¹⁵. قانون رقم: 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي 121-33 منه.

المحاسبة المالية في المحاسبة الحديثة لا يمكن تحديدها بصفة مستقلة عن المحاسبة التحليلية، فالنظام الإعلامي المحاسبي هو عبارة عن تعاضد لهاتين المحاسبتين.

يحتاج مستعملي المعلومات المالية إلى تقنيات المحاسبة التحليلية، والمعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق تقييم وتقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية، فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية، عكس المحاسبة العامة التقليدية التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة الخارجية. وفي المرجع المحاسبي الجزائري الجديد، نجد إجبارية تقييم المخزونات بالتكلفة العادية التي تستخرج بتطبيق طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بغرض إقصاء أثر مستويات النشاط غير العادية.

المطلب الثاني: القوائم المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

النظام المحاسبي الجديد وامتثالاً للمعايير الدولية IAS 1، IAS 7، يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية:

الفرع الأول: الميزانية

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وينبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية:

- الأصول: التي تميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، والمعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة: إذا ما كان لأقل من سنة فهو أصل جاري وما عدا ذلك فيعتبر غير جاري.
- الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، وعليه فإن الأموال الخاصة والديون أكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوم جارية.¹⁶

¹⁶. قانون رقم: 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 1440 و 2440.

الفرع الثاني: حساب الناتج

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لنواتج وأعباء الدورة، لا يأخذ في الإعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الإستحقاق، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الناتج الإجمالي بالإستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، النتيجة الإستثنائية، النتيجة المالية). وكل هذه المستويات كن المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة لتسيير.

الفرع الثالث جدول تغيرات رؤوس الأموال

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رؤوس الأموال الخاصة، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والإعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والمتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولا

رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

الفرع الرابع: جدول التدفقات النقدية

يهدف إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعدلاتها ومعلومات أخرى عن استعمال التدفقات فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:

- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية.
- تدفقات متأتية من نشاطات الإستثمار.
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل.

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة والغير المباشرة، حيث أن هذا الجدول لم يكن في السابق، وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقاً من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق، لكن مع النظام المالي الجديد؟ أصبح في غنى عن إعداده.

الفرع الخامس: الملحق

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة وأهداف الملحق هي:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكتملة المطلوبة قانونياً.
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضع المؤسسة وأدائها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة

خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

يمكن استخلاص النقاط التالية:

1. يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم المالية.
2. يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، وهذا يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.
3. يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة.
4. تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة وقد تولت مهنة المحاسبة مهمة القيام بهذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
5. الكشوفات تمكن المسير المالي من تحليل بياناتها المالية للوصول إلى قرارات عقلانية نحو تحقيق أهدافها، وعلى الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرارات المالية.
6. من أهم الكشوفات التي نص عليها حسب النظام المحاسبي المالي للميزانية، قائمة حسابات النتائج (الدخل) جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية والملحق.
7. تعتبر القوائم المالية مصدر جيد للتزويد بالمعلومات حول المؤسسة ويمكن استخدام هذه المعلومات للتوصل إلى نتائج أو معلومات أكثر دقة من بياناتها المعروضة وعليه تحتل القوائم المالية دور بليغ في معرفة البيئة المؤسسة.

المبحث الأول: الوظيفة المالية والمحيط المالي:

الوظيفة المالية تساعد العديد من المحتاجين كالمساهمين والمقرضين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم من خلال البيانات المعروضة والمقدمة في القوائم المالية.

المطلب الأول : الوظيفة المالية في المؤسسة.

تعتبر الوظيفة المالية في المؤسسة الأكثر أهمية، من خلال ارتباطها المباشر بكل وظائف المؤسسة، وهذا لما توفره من أموال كافية لتمويل أوجه النشاط المختلفة، سواء كانت استثمارية أو استغلالية.

الفرع الأول : تعريف وأهداف الوظيفة المالية

أولاً: تعريف الوظيفة المالية :

من جهة نظر النقدين: ينسب لوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهراً نقدياً.

من وجهة النظر الاستراتيجية: الوظيفة المالية يقع على عائقها بيئة واعداد القرارات المؤمنة لفعالية تحقيق الأهداف المنشودة وكفاءة استخدام الوسائل المتاحة.

من وجهة النظر التشغيلية: فان دور الوظيفة المالية ينحصر في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، ضمان الحد الأدنى من الربحية، والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة واليسر المالي.¹⁹

تعرف الوظيفة المالية : على أنها " مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف الى ادارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها".²⁰

هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وادارة هذه الأموال.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموعة المهام والأنشطة المسؤولة عن قرارات التمويل والاستثمار والتصرف في العوائد المحققة بطريقة مثلى تسعى هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة مع باقي الأخرى على تطوير المؤسسة واستمراريتها.

ثانياً: أهداف الوظيفة المالية: ان تحقيق أهداف المؤسسة العامة تتطلب من الادارة المالية تحقيق أهدافها

¹⁹ سليمان بلعور، اثر الاستراتيجيات الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التدبير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص 55..
البياس بن ساسي و يوسف قريشي، التدبير المالي، طبعة الأولى ' مرجع سابق، ص 33.

الخاصة، والتي يمكن حصرها في هدفين رئيسيين هما:²¹

- 1 - توفير السيولة: يجب على المؤسسة توفير السيولة الكافية في الأجل القصير للوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها لتخفيض المخاطر المالية التي قد تواجهها والتي قد تؤثر على جدراتها الائتمانية. وتحقيق المؤسسة هذا الهدف من خلال التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة في الزمن و القيمة يهدف الاحتفاظ برصيد نقدي مناسب.
- 2 - تحقيق الربحية: في الأجل الطويل يجب على الادارة المالية أن ترتب وتنظم استعمال موارد المؤسسة بحيث تمكنهم من تعظيم أرباح المساهمين في رأسمال المؤسسة، على أن لا تقل هذه العائدات عن تلك التي يمكن تحقيقها في استثمارات بديلة عن نفس المستويات من المخاطر و يمكن قياس الربحية من خلال العائد على استثمار و من خلال الأرباح الصافية.

الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة

كل قرار يتخذ في المؤسسة مهما كانت طبيعته له تأثيرات مالية، و عليه فان المؤسسة تقوم باجراء دراسات مالية للاحاطة بالظروف و النتائج المحتملة، و يمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية فيما يلي:

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة.
 - وضع أسس التخطيط المالي و الموازنات التقديرية.
 - مراقبة التدفقات النقدية و تسييرها بما يتفق مع قواعد التوازن المالي.
 - دفع النفقات و المصاريف و تحصيل المستحقات و الحقوق.
 - مساع
 - مساعدة المديرين في الادارة العليا على وضع الاستراتيجيات و رسم المعالم السياسة المالية.
- و بالاختصار فان مهمة الوظيفة المالية تنحصر في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة و بالتكلفة الملائمة و في الوقت المناسب و انفاقها بالطريقة المثالية لتحقيق أغراض المؤسسة.

المطلب الثاني: المحيط المالي الداخلي في المؤسسة

ان أي قرار تتخذه الادارة في المؤسسة يترجم الى قرار مالي و بما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة للممارسة على مستوى الادارات المختلفة فانه لا يمكن عزل الوظيفة المالية عن وظيفة الأخرى تتمثل في:²²

²¹ جميل احمد توفيق و علي شريف، الادارة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 18.
²² الياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الأول: الوظيفة التموينية

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين، وتظهر الأهمية التموينية من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للانتاج، يهدف التمويل الى تقديم المنتج بالكمية المحددة و في الأجل المحدد و بأدنى تكلفة و بجودة عالية.²³

الفرع الثاني: الوظيفة الانتاجية:

ان أي قرار يتعلق بالانتاج لا بد له من الأموال اللازمة لتحقيقه، وقد تقف قلى الأموال عائقا في سبيل ذلك، كما أن له أثارهامة على التدفقات النقدية في المدى القصير و المدى الطويل في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير و المدى الطويل في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للانتاج، ولكن تختلف في مدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للانتاج، ولكن تختلف في المدى الطويل، فقد تؤدي هذه القرارات الى زيادة حجم النقد الداخل الى المؤسسة، وذلك اذا ما تك انتاج السلعة الجديدة و بيعها أو اذا ما تم توسع مجال الانتاج.

الفرع الثالث: وظيفة التسويق

ان أي قرار في حقل التسويق له أبعاد المالية في المدى القصير و في المدى الطويل، فالقيام بحملة اعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوبا فيه و يؤدي في المدى القصير الى تدفق النقد من المؤسسة أما دوده في المدى البعيد فأمر غير مؤكد فاذا كانت الحملة الاعلامية ناجحة مثلا فان ذلك يؤدي الى زيادة التدفق النقدي الداخل الى المؤسسة.²⁴

رابعاً: الوظيفة الادارية

لبلوغ أهداف الادارة العليا يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه، الرقابة و العمل على التنسيق الأمثل بين هذه المستويات، وهذا ما يؤدي حتما الى تحقيق النجاح لها. تعمل الوظيفة الادارية في المؤسسة علة وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة، وهذا ما يعكس بشكل أو باخر قدرة الادارة على التخطيط.

²³ زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص 20

²⁴ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 35

المطلب الثالث: البيئة المالية الخارجية للمؤسسة

يؤثر المحيط بشكل كبير على المؤسسة فقد يساهم في نموها وتطويرها كما قد يؤدي الى تدهورها و خروجها من السوق، تتكون عناصر البيئة المالية من مصادر التمويل و الاطار القانوني، و التي يمكن حصرها فيما يلي:²⁵

- 1 - أنظمة السداد و التعاملات المالية: يفرض المحيط طرق محددة للتعاملات المالية من وسائل الدفع و الائتمان (الأسهم- السندات- أذونات الخزنة- الشيك- السفتجة- الدفع النقدي)، التي تعرف على أنها تلك الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين الطرفين و تمكن المؤسسة من اجراء العمليات المالية المختلفة كالحيازة و الاستدانة
- 2 - السوق المال: و يعتبر من أهم العناصر تأثيرا على المؤسسة كونها مصدرا أساسيا للرفع في رأس المال معيار هام لتحديد القيمة السوقية و مصدرا هاما للمعلومات و المؤشرات المتعلقة بمحيط المؤسسة
- 3 - الأطر القانونية و التنظيمية: يتعلق الأمر بمجموع القواعد و الاجراء التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف كاجراءات انشاء المؤسسات و تصفياتها و القواعد المنظمة للائتمان و جباية المؤسسة.
- 4 - المؤشرات المالية العامة: تتكون البيئة المالية من عدة متغيرات لها تأثير كبير على المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة، و تتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من المرونة و التغير، و من بين هذه المتغيرات أسعار الفائدة و الصرف، معدلات الاقتطاعات المالية و الاجتماعية.....
- 5 - المؤسسات البنكية و المالية: وهي من العناصر الأخرى ذات الطبيعة التمويلية التي تمول الاحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق القروض الطويلة، المتوسطة و القصيرة الأجل.

المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي

ان التحليل المالي شهد تطورات عبر التاريخ، حيث انطلق من التحليل الساكن الذي يظهر الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة و لكن هذا التحليل انتقد ليظهر التحليل المالي المتحرك هو اخر تطور لتحليل المالي الذي يعطي صورة أكثر وضوحا عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة، و يليهم تحليل النسب المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي الساكن

يظم هذا التحليل تحليل الميزانية المالية سيولة- استحقاق و كذلك تحليل الميزانية الوظيفية.

²⁵ عربلجي اسماعيل، اقتصاد مؤسسة، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص17.

الفرع الأول: التحليل المالي الكلاسيكي سيولة- استحقاق

و سمي بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق و عليها التزامات، و اعتمد على مبدأ السيولة و الاستحقاق و أول من استخدمه كأداة تحليلية هم البنوك و الوسطاء الماليين لاتخاذ قرارات الأقرض، ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدماً من قبل المؤسسات حيث يتم اعداد اميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء على تسديد ديونها و درجو سيولة عناصر أصول المؤسسة، حيث أن هذا التحليل يساهم في معرفة خطر التخلف عن السداد كونه يتعلق بمدى معرفة توافر هذه الاستحقاقات انيا (حالة العسر المالي) و أما حالة الافلاس المالي للمؤسسة تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموعة ديونها.²⁶

أولاً: الميزانية المالية:

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الاصول و الخصوم، كما تعبر عن الاجال التي ترتب حسمها هذه العناصر أي مبدأ سيولة- استحقاق، و يتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

- عناصر الأصول: تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة و ختاماً بالأصعب تحويلاً الى سيولة.
- عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، و تكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

الجدول رقم (1-2): الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	*+الأصول
<p>الأموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة و الطويلة الأجل - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة 	<p>الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة

²⁶سليمان بلعور، مرجع سابق، ص64.

الفصل الثاني: البيئة المالية للمؤسسة

القروض قصيرة الأجل:	الأصول المتداولة:
- حسابات المورد وملحقاته	- المخزونات
- الاعتمادات البنكية ا	- حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)
	- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة...)

المصدر: الياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص 66.

ثانيا: المؤشر المالي الأساسي في هذا التحليل:

ان المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FRL الذي يعرف على أنه : "ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة اتحقاقية ضعيفة و الذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة."²⁷

وتقتضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستثمارات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة، و تمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد الأقل من سنة، الا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبط بمجموعة من المخاطري:

- مخاطر تباطؤ عناصر الأصول الأقل من سنة.
- مخاطر تباطؤ عناصر الخصوم الأقل من سنة

يحسب رأس المال العامل بطريقتين:

- من أعلى ميزانية:

رأس المال العامل = موارد الدائمة - استخدامات الثابتة

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

قاعدة التوازن المالي:

- من منظور أعلى الميزانية:

²⁷سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 36.

- FR موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
 - FR سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الاموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
 - FR معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتم الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.
 - من منظور أدنى الميزانية:
 - FR موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.
 - FR سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
 - FR معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث²⁸
- ثالثاً: الانتقادات الموجهة لهذا التحليل: تتمثل الانتقادات الموجهة لهذا التحليل في الاتي:²⁹
- لا يبين هذا التحليل بوضوح المستوى الأمثل لرأس المال العامل.
 - لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة.
 - هناك العديد من الاستثناءات للتحليل المالي الذي يعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق.

الفرع الثاني: التحليل المالي الوظيفي

جاء هذا التحليل على اثر الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الكلاسيكي، وتختلف الميزانية الوظيفية عن المحاسبية وسميت بالوظيفية لأنها تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف التي تربط بها الى وظائف تمويلية، استثمارية ووظائف استغلال.

²⁸البياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع سابق، صص 67 70
²⁹نفس المرجع اعلاه، ص 71

أولاً: شكل لميزانية الوظيفية

جدول رقم (2-2): الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة RD الأموال الجماعية الديون المتوسطة و الطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات	الاستخدامات ES (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال	استخدامات الاستغلال (بقيم اجمالية)
مستحقات المورد و ملحقاته	المخزونات الإجمالية حقوق الزبائن و ملحقاتها
موارد خارج الاستغلال Ehex حقوق أخرى	استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
موارد الخزينة Et التبعيات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة Et المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)

المصدر: الياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص81.

ثانياً: العناصر المالية الأساسية المعتمدة في التحليل الوظيفي

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل و المتمثلة في الآتي:

1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG: يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، يحسب من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية:³⁰

$$\text{رأس المال العامل FRNG} = \text{الموارد الدائمة RD} - \text{الاستخدامات المستقرة ES}$$

رأس المال العامل هو عبارة عن ذلك الجزء من الأموال المستقرة التي لا تستخدم في تمويل الاستثمارات، بل يحتفظ به لتمويل الاحتياج في رأس المال العامل.

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن دورة الاستغلال بصفة عادية.

ويتكون هذا الاحتياج من احتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRexp) الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhexp) الذي هو استثنائي لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، ويحسب كل منهم كالتالي:³¹

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل BFRexp} = \text{استخدامات الاستغلال Eex} - \text{موارد الاستغلال Rex}$$

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE} = \text{أصول جارية الاستغلال ACHE} - \text{ديون جارية خارج الاستغلال DHE}$$

$$\text{الاحتياج في رأس المال BFR} = \text{BFRHE} + \text{BFRHE}$$

3. الخزينة الصافية: هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيه من قيم جاهزة وتحسب بالعلاقة التالية:³²

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل BFR} - \text{احتياجات رأس المال العامل BFR}$$

³⁰ الياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

³¹ نور الدين بن عمارة، مرجع سابق، ص 24 25.

³² نعيمة شباح، مرجع سابق، ص 78 79.

الخزينة= استخدامات الخزينة Et- موارد الخزينة Rt

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاثة حالات كالتالي:

- خزينة سالبة: بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعلما أن تلجأ الى الافتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للافلاس.
- خزينة موجبة: بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.
- خزينة معدومة: عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي: من أهم هذه الانتقادات مايلي:³³

- يفقد الاحتياج في رأس المال العامل دلالاته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في قطاع الخدمات.
- يدمج هذا التحليل المؤونات التي هي من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة لهيكل المؤسسة التي هي مورد طويل الأجل.
- يعطي التحليل الوظيفي تصورا ساكن لكونه يعتمد على الميزانية و جدول حسابات النتائج، ولا يعطي تحليلا ديناميا لوضعية المؤسسة.
- لا يظهر هذا التحليل كيفية تشكيل الخزينة والأنشطة المسؤولة عن تحقيق الفائض أو العجز.

المطلب الثاني: التحليل المالي الديناميكي

نظرا لكون أن التحليل الساكن لم يعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، جاء التحليل المالي المتحرك ليعطي رؤية أكثر ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة، كما يسعى لقياس مردودية وهامش المؤسسة، من خلال جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات) و جدول التدفقات المالية للخزينة.³⁴

³³ الياس بن ساسيو يوسف قريشي، مرجع سابق ، ص 39.

³⁴ Cornne zambotto et christian zambotto , finance d'entreprise en 22 fiches, 2 eme edition, dunod, paris, 2009,p 06.

الفرع الأول : جدول التمويل

أولاً: مفهوم جدول التمويل: يمكن تعريف جدول التمويل بأنه "عبارة عن جدول يظهر كافة التغيرات التي تحدث على الذمة المالية بين فترتين ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يبين لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى".³⁵

ثانياً: أهمية جدول التمويل: يعتبر جدول التمويل أداة مهمة وتظهر أهميته من خلال الاجابة على العديد من الأسئلة من بينها:

- هل نشاط المؤسسة يخلق موارد كافية ؟
- أي نوع من التمويل تعتمد المؤسسة؟
- من أين يكون مصدر موارد المؤسسة؟ هل مصدرها نشاطها، أو المساهمين أو التنازل على الاستثمارات أو من القروض المحصل عليها من البنوك؟
- هل التغير في مستوى الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة يمثل استخدام أو مورد للدورة؟

ثالثاً: بناء جدول التمويل³⁶

الجزء الأول يتضمن التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي وذلك تبعا للعلاقة التالية:

$$\text{DRFNG} = \text{DRD} - \text{DES}$$

الجزء الثاني يتضمن العناصر التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال BFRex
- التغير في العناصر خارج الاستغلال BFRhex
- التغير في الخزينة الصافية الاجمالي Tng

³⁵اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 76.

³⁶نور الدين بن عمارة، مرجع سابق، ص 51.

رابعاً: الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم ما ساهم به جدول التمويل في تجاوزه للتحليل الساكن و اعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي الاجمالي، الا أن له العديد من الانتقادات تتمثل في الاتي:³⁷

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال و العناصر خارج الاستغلال بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.
- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا الا أنه عند الحساب يتم ادماج مؤونات تدني المخزون و الحقوق و هي عناصر قصيرة الأجل، و كان من الأخرى اقصاؤها.
- لتغير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الاجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال أو التمويل و الاستثمار و هي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

الفرع الثاني: جدول التدفقات المالية للخزينة

نظرا للانتقادات الموجهة لجدول التمويل و خصوصا ما يظهره باعطائه صورة شاملة للخزينة الصافية عن طريق رصد الخزينة الصافية الاجمالية أصبح من الضروري التفكير و البحث عن جدول مالي اخر يعطي صورة تفصيلية عن الخزينة، و هذا التحليل الممثل في جدول التدفقات المالية للخزينة يهدف الى تجزئة الخزينة الاجمالية حسب الدورات الاساسية لنشاط المؤسسة، و يمكننا تحويل العلاقة الأساسية لنشاط المؤسسة، و يمكننا تحويل العلاقة الأساسية للخزينة من منظور ديناميكي على النحو الاتي:³⁸

$$DTng = DFRng - DBFRs$$

أولاً: تعريف جدول تدفقات المالية للخزينة:

"هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية الموارد المالية و استخداماتها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على التسيير المالي للمؤسسة، و يعتبر كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب

³⁷البياس بن ساسيو يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 51.
³⁸نفس المرجع اعلاه، ص 121.

الفصل الثاني: البيئة المالية للمؤسسة

منه أو النمو وغيرها، ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.³⁹

كما يعرف على أنه "الجدول الذي يفسر تغيير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة وكذا المساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة".

ثانياً: نماذج جدول التدفقات المالية للخزينة: بعد تحديد التدفقات المالية الأساسية يمكن صياغة العديد من جداول تدفقات الخزينة صادرة عن جامعات ومعاهد متخصصة و فرق بحث و محللين ماليين وغيرها لكل نموذج خصوصيته تختلف على حسب كل حالة فهناك نموذجين يمكن عرضهما:

1. النموذج الأول: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة ان هذا النموذج متبنى من طرف النظام المحاسب المالي الجزائري، والهدف منه هو تمثيل ايرادات و نفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة، اذ ينتج على هذا النشاط و تدفقات تختلف حسب كل وظيفة و تقسم الى التدفقات التالية:

- تدفقات اخزين المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات اخزين المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات اخزين المتولدة عن التمويل.

جدول رقم (2-3): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	ملاحظة	N	1-N
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل: + الاهتلاكات و الأرصدة + تغير الضرائب المؤجلة			

حده بخالد، اثر تسيير الخزينة على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 59

الفصل الثاني: البيئة المالية للمؤسسة

			<p>-تغير المخزونات</p> <p>-تغير و الحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>+تغير الموردين و الديون الأخرى</p> <p>+نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			<p>= تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار</p> <p>+مسحوبات من اقتناء استثمارات</p> <p>-تحصيلات التنازل عن الاستثمار</p> <p>+/-تأثير تغيرات محيط الادماج (1)</p>
			<p>= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل</p> <p>-الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة)</p> <p>+رأس المال النقدي (النقديات)</p> <p>+إصدار قروض (أو سندات)</p> <p>-تسديد القروض</p>

الفصل الثاني: البيئة المالية للمؤسسة

			=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة عند الافتتاح تدفقات الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر الصرف(1) التغير في تدفقات الخزينة

(1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: استعانة بالبريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009 ح

2. النموذج الثاني: جدول التدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة يركز هذا النموذج على دورة الاستغلال والاستثمار والمؤسسة عليها أن تحقق فوائض في هذه الدورات وفي حالة عجز المؤسسة و لم تكفيها مواردها ي دورتي ، فانها تلجأ الى دورتي الاستدانة والتمويل.

جدول رقم (2-4): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الوطني

البيان	ملاحظة	N	1-N
تدفقات الخزينة المتأية من الأنشطة العلماتية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة -النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين -الفوائد والمصاريف المالية الاخرى المدفوعة -الضرائب عن النتائج المدفوعة			

الفصل الثاني: البيئة المالية للمؤسسة

			<p>-تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>+تدفقات الخزين المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
			<p>=صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>-المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية</p> <p>+التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية</p> <p>-المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية</p> <p>+التحصيلات عن عمليات التنازل عن الاستثمارات</p> <p>+الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>+الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			<p>=صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>-الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p>

			+التحصيلات المتأتية من القروض -تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			=صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			+/- تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			=التغيير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الياس بن سامي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، مرجع سابق، ص220

المطلب الثالث: التحليل المالي بالنسب

إن التحليل المالي بالنسب له دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث يتعدد النسب المالية لتحيط بمختلف جوانب المؤسسة، وتعتبر هذه النسب مؤشرات كمية يسهل حسابها نظرا لتوفر المعلومات التي تعتمد عليها كما أنها لا تتعلق بذاتيته الباحث مما يدل على مصداقيته هذه النسب.

الفرع الأول: تعريف وأسس النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الأكثر استعمالا في الحياة المهنية، نظرا لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها.

أولاً: تعرف النسب المالية

تعني النسب المالية هي العلاقة بين متغيرين تستخدم من أجل اضافة دلالات على محتويات القوائم المالية، و تستخدم هذه النسب لقياس المردودية و المخاطر في المؤسسة، وهي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية و المحاسبية، ولها أهمية كبيرة حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس معنى ولا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، ولهذا يقتضي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي و تعبر عن نتائج ذات دلالة.

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب: هناك عدة أسس يجب أخذها بعين الاعتبار في التحليل المالي و تتمثل في :

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: نظراً لوجود عدد كبير من النسب المالية ، فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي، لكي يتم اختيار فقط بعض النسب المالية التي تفيد من الحصول على المعلومات المطلوبة بناء على الهدف المحقق، إلا أن تحديد الهدف من التحليل هو أمر صعب لاختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها، وكذا بسبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي.

- بناء النسب المالية بطريقة منطقية: ويتم الاعتماد في بنائها على مايلي:

- بناء النسب المالية بشكل يجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة كنسبة الدخل الى الاستثمارات التي ساهمت في تكوينه.
- بناء النسب المالية على أساس قيم مناسبة و معدة على أسس معتمد عليها،
- يجب أن يتم بناء و اعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة و تحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- اختيار النسب المناسبة و الملائمة للتحليل.
- تحديد الحد الأقصى و الأدنى لكل نسبة.
- تحديد الدلالات و التفسيرات التي تشير اليها كل نسبة.

الفرع الثاني : أهم النسب المالية

هناك أنواع عديدة من النسب المالية لهذا يجب اختيار أهمها و تختلف من مستعمل لأخر و الهدف المرغوب من التحليل، لهذا سنتناول أهم هذه النسب و أنسبها لهذا البحث.

أولاً: نسب السيولة:

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار ان المركز المالي قصير الأجل يشمل كل من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات المستحقة الأداء خلال الفترة المالية، أي مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها الى نقدية لمواجهة التزاماتها القصير الأجل ويمكن اعتبار الأصل سائل اذا كان يمكن تحويله الى نقدية وبالسعة الكافية والسعر العال، فعدم سداد الالتزامات قصيرة الأجل، يؤثر على ثروة المساهمين ووضعية الشركة الحالية والمستقبلية. و تشمل هذه النسب مايلي:

1. نسب التداول=الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة
2. نسب السيولة السريعة=(الأصول المتداولة-المخزون)/الخصوم المتداولة
3. نسب النقدية=(الأصول النقدية وشبه النقدية)/الخصوم المتداولة.

ارتفاع نسب السيولة في المؤسسة ليس بالضرورة يدل على الأداء الجيد للمؤسسة ، فقد يدل على عدم الكفاءة في ادارة الاستثمارات، وكذلك تركيز ادارة المؤسسة على تحقيق معدلات ربحية عالية قد ينعكس سلبا على مؤشرات سيولتها.

ثانيا: نسب هيكلية: تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، و من أهم هذه النسب مايلي:

1. نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة /الأصول الثابتة
2. نسبة التمويل الذاتي=الأموال الخاصة /الأصول الثابتة
3. نسبة الاستقرار المالي=الأموال الدائمة/اجمالي الأصول

ثالثا: نسب الربحية

تعطي نسب الربحية مؤشرات تعبر علة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح سواء من الأموال المستثمرة أو من المبيعات، فهي مقياس لكفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التشغيلية والتحويلية وهي بذلك تعكس الأداء الكلي للشركة ولا تهتم هذه النسب الادارة فقط بل كذلك تعتبر من المؤشرات الرئيسية اي تهتم المستثمرون الحاليون والمتوقعون من أجل معرفة اتجاهات استثماراتهم، و من بين هذه النسب مايلي:

1. حافة مجمل ربح المبيعات=مجمول ربح العمليات/صافي المبيعات
2. حافة ربح التشغيل=ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب/صافي المبيعات
3. هامش صافي الربح=الأرباح القابلة للتوزيع/صافي المبيعات

رابعاً: نسب المديونية:

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، وتعطى هذه النسب مؤشرات دقيقة حول الموضوع المالي للشركة على المدى الطويل، كما تبين قدرة الشركة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل، ورغم المزايا التي يحققها اللجوء إلى الإستدانة إلا أن لديها سلبيات عديدة فزيادة المديونية تؤدي إلى احتمال الوقوع في الإفلاس الذي سيؤدي بدوره إلى حدوث صراعات بين كل من الملاك والمقرضين وإدارة المؤسسة، وتفنيد المديونية في الحصول على مزايا ضريبية حيث أن الفائدة تقتطع قبل حساب الضريبة كما لها تأثير مباشر على تقلب أسعار الأسهم، ومن النسب التي تقيس الرفع ما يلي:⁴⁰

1. نسبة القروض = إجمالي القروض / حقوق الملكية.

2. نسبة الديون إلى الموجودات = جملة الأصول / جملة الموجودات.

3. نسبة قابلية السداد = جملة الأصول / جملة الديون.

4. نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / جملة الديون.

المبحث الثالث: استفادة المؤسسة من بيئتها المالية

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها.

المطلب الأول: علاقة المؤسسة بملاكها

الملاك أو المساهمين هم حجر الأساس لظهور المؤسسات حيث يتمكنوا من تمويلها أو زيادة رأس المال فيها.

الفرع الأول: سياسة التمويل الذاتي:

للمويل الذاتي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

⁴⁰. رسميتزكي قريقاش و عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 249.

1. التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك نتفادى أي زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.⁴¹
2. التمويل الذاتي كما تبين من تسميته هو مصدر لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة والتي تستعملها لنشاطها الخاص، فهذا المصدر متكون من مصادر دائمة وهي الإهلاكات، المؤونات، والأرباح الغير موزعة دون اللجوء إلى الإقتراض.⁴²
3. يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح.

وبحسب إحدى العلاقتين:

إجمال التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهلاكات + مؤونات الأعباء والخسائر.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة الغير الموزعة + الإهلاكات + مؤونات الأعباء والخسائر.

ومن هذه التعاريف نستخلص أن لتمويل الذاتي هو عبارة عن مصدر تمويلي متولد من نشاط جاري للمؤسسة الإقتصادية، ولها حرية التصرف في استخدامه، دون شرط أو قيد وذلك بتوجيهه لتمويل الإستثمارات المستقبلية أو تمويل رأس المال العامل، ويمكن أن نقول أن التمويل الداخلي هو الضمان الوحيد على وجود المؤسسة الإقتصادية واستمرارها.

الفرع الثاني: سياسة رفع رأس المال:

يعتبر فتح رأس المال للمساهمين أهم وسائل التمويل تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الإحتياجات المالية كلية عن طريق التمويل الذاتي، وهو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، يتوقف ذلك على علاقة المؤسسة بسوق المال والبيئة المالية. حيث يتوجه المسير المالي إلى اختيار المصدر المالي الأقل مخاطرة والأقل تأثيراً على سلطة المساهمين، وتوجد عدة وسائل لرفع في رأس المال تختلف باختلاف الأهداف المحددة وتوجهات المسيرين نحور الموارد المالية الجديدة وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

⁴¹. أحمد بوراس، أسواق ورؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص3.
⁴². محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالي والتخطيط، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 96.

1. رفع رأس المال نقداً أو عينياً: قد تكون المساهمة الخارجية موجودة منذ إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة بوضع رأس مال أولي أو وضع أموال إضافية بمناسبة رفع رأس المال، وتتحدد في شكل استثمار مادي أو معنوي أو في شكل نقود سائلة.
2. رفع رأس المال بضم الإحتياطات: ويكون في شكل ضم أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة مقابل تحسين صورة المؤسسة أمام المساهمين، أو عن طريق طرح أسهم جديدة.
3. رفع رأس المال بتحويل الديون: تحويل الديون لا تؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة النقدية، إذ تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة، ويتم تحويل الديون على شكلين حسب طبيعة الدين:
 - تحويل الديون قصيرة الأجل لتحسين رأس المال العامل الصافي.
 - تحويل الديون المتوسطة والطويلة الأجل لتحسين الإستقلالية المالية.⁴³

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة بدائنها

تتعدد علاقة المؤسسة بدائنها من خلال تعدد تصنيفات الإستدانة وأنواعها باختلاف المصادر وطبيعة القروض وآجال الإستحقاق.

الفرع الأول: الإستدانة

تلعب الإستدانة دوراً كبيراً في توفير الموارد الضرورية لاستمرار النشاط وتبرز ضرورة الإستدانة بوضوح عند عدم تمكن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي:⁴⁴

أولاً: الدعوى العامة للإدخار

تعد الإستدانة بواسطة الدعوى العامة للإدخار وسيلة من وسائل التمويل الخاصة بالمؤسسات الكبرى والهيئات العامة، حيث تلجأ المؤسسة إلى الجمهور من أجل الإكتتاب وإيداع أموالهم لديها، وتزداد أهمية الدعوى العامة للإدخار من الجمهور في حالة تدني النتائج وتدهور أداء الإقتصاد عن طريق تجزئة القرض إلى عدة أجزاء في شكل:

1. سندات قصيرة وطويل الأجل: هي عملية مالية مالي بموجبها تطرح المؤسسة ورقة مالية (أذونات، سندات الخزينة، شهادات الإيداع) يدفع بموجبها المقرض مبالغ مالية ويتعهد المصدر بتسديد مبلغها والفوائد عند تاريخ الإستحقاق.

⁴³. إلياس بن ساسي قريشي، مرجع سابق، ص 262-264.

⁴⁴. إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 266-269.

2. سندات طويلة الأجل: تعتبر الشكل الممتاز للإستدانة بواسطة الإدخار العام، وهي عملية بموجبها يتم تجزئة القرض إلى عدة أقساط حيث يسمح بزيادة فاعلية الإستدانة وتركيزها الناتج عن تعهد المساهمات المالية لمبلغ محدد.

ثانيا: الإقتراض من البنوك والوسطاء الماليين

تلجأ المؤسسة بمختلف أحجامها وأشكالها إلى الإستدانة من البنوك بشكل أساسي تبعا للهدف الإقتصادي المحدد، حيث تقسم القروض حسب الإستدانات إلى:

1. قروض الإستثمار: عادة ما تمثل الجزء الأكبر من حجم الديون، وتقدم بأجال متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من سنة)، لتمويل الإستثمارات المادية والمعنوية.
2. قروض الإستغلال: تهدف إلى تمويل دورة الإستغلال وهي قروض قصيرة الأجل تنتج أساسا عن التباعد الزمني بين عمليات البيع وأجال التحصيل، حيث يسعى المسؤول المالي إلى البحث عن آجال زمنية طويلة بين المورد والمؤسسة، حيث لهذه القروض، ارتباط مباشر بالتوازن المالي على المستوى القصير ويؤثر حجمها بشكل مباشر على الخزينة.
3. قروض الخزينة: هي قروض قصيرة الأجل تخصص لدعم التوازن المالي بتوفير السيولة النقدية للخزينة خاصة عند معدل نمو مرتفع، حيث يزداد معدل استغلال السيولة النقدية بمستويات مرتفعة وتسمى كذلك بالإعتمادات البنكية الجارية والذي يفرض على المؤسسة دفع عمولات معينة مقابل الإستفادة من تغطية مالية آنية.
4. قروض الإيجار: هو عبارة عن عقد كراء إستثمار (منقولات وعقارات) لمدة متفق عليها تنتهي بشرائه بسعر مسبق محدد، ولا يمكن للطرفين التراجع أثناء فكرة الكراء الممتدة من تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ انتقال الملكية (اهتلاك القروض)، لكن من الممكن التخلي عن خيار التملك قبل نهاية العقد كما يمكن للطرفين تمديد فترة الإيجار أو استعادة الإستثمار على الإيجار.

الفرع الثاني: المردودية وأثر الرافعة المالية

أولا : المردودية:⁴⁵

⁴⁵ . Pierre Paucher: Mesure de la performance financiere de l'entreprise, Edition OPU, Ben Aknoun, Alger, 1993, p130.

تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على توليد فائض، حيث يعتبر الإستثمار ذا مردودية في حالة ما نتج عن تدفقات نقدية داخلية تزيد عن النفقات النقدية الخارجة، وتختلف المردودية عن الربح بحيث أنها لا تعتبر فقط الفائض الناتج عن التدفقات، بل تتعدى ذلك إلى تقييم فعالية تخصيص موارد المؤسسة.

وتعد المردودية بهذا، شرط ضروري لبقاء وتطور المؤسسة، كونها تشكل مقياسا لفعالية الوسائل المستعملة من خلال مقارنة النتائج المحققة بالوسائل المسخرة.

بهذا الشكل تتعدد أنواع المردودية، بحسب طبيعة الفائض المعتمد، وكذا الوسيلة المراد قياس فعاليتها، ولعل أهم أنواع المردودية المستعملة في التحليل المالي هي:

1. المردودية المالية: تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / رؤوس الأموال.

2. المردودية الإقتصادية: والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.

نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الإقتصادية / رأس المال الإقتصادي

ثانيا: الرافعة المالي

نعبر عن الرافعة المالي عن العلاقة التي نقيس بها، مردودية المالية بدلالة المردودية الإقتصادية وتكلفة الديون، ويقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتائج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن الرافعة المالية إيجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرافعة المالية حيث اللجوء إلى الإستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وهذا لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب، فالمؤسسات التي تدفع معدل مرتفع تفصل مثلا عن الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر.⁴⁶

ويمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كما يلي:⁴⁷

$$R_{cp} = [Re + (Re - i) \times D / CP] \times (1 - Is)$$

حيث:

(Re-i): الهامش بين المردودية الإقتصادية وتكلفة الإستدانة.

D/CP: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

(Re-i)xD/CP: أثر الرافعة المالية.

Is: معدل الضريبة على أرباح الشركات.

CP: الأموال الخاصة.

D: الإستدانة الصافية.

- حالات أثر الرافعة المالية:

يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية، أي دراسة أثر الإستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه تكون الإستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية، كما تكون ذات أثر سلبي في حالات معينة.

- حالة المؤسسة عديمة الإستدانة: وهي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع، وعندها تمول الإحتياجات المالية بواسطة التمويل الذاتي والرفع في رأس المال:

$$R_{cp} = Re \times (1 - Is) \quad D = 0$$

في هذه الحالة، لا يوجد أثر للرافعة المالية، وبالتالي تتساوى مردودية الأموال الخاصة مع المردودية الإقتصادية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح.

⁴⁶. إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 76.

⁴⁷. المرجع السابق، ص 268.

- حالة المؤسسة المستدينة: تعد الإستدانة أهم مصادر التمويل، كما أنها تساهم في تحسين مستويات المردودية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو القدرة على التمويل الذاتي، ويمكن أن نميز ثلاث حالات يمكن أن تتعرض لها المؤسسة:⁴⁸

- حالة المردودية الإقتصادية من تكلفة الإستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة، أي بزيادة الإعتماد على القروض تنخفض المردودية المالية.

- حالة المردودية الإقتصادية تساوي تكلفة الإستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي بدون أثر على المردودية المالية.

- حالة المردودية الإقتصادية أكبر من تكلفة الإستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي في صالح المؤسسة، نظرا للأثر الإيجابي للرفع المالي على المردودية المالية.

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة بعملائها

عتبر BCG النموذج الأكثر استعمالا في التحليل الإستراتيجي حيث يركز على تحليل الزوج (منتج- سوق)، ومن خلال اعتمادنا على النموذج في تحليل التدفقات النقدية يتبين لنا مدى العلاقة الموجودة بين المنتجات، نمو السوق والتدفق النقدي، وتقسّم المنتجات حسب نموذج BCG إلى أربعة:⁴⁹

1. المنتجات المستقبلية: تستلزم هذه المنتجات موارد مالية كبيرة من خلال أهميتها المستقبلية حيث تتميز بوضعية قوية في الأسواق التي تنمو بسرعة، وبهذا فهي تحث على مواجهة السوق المرتقبة وضرورة الإستثمار في القدرات، التسويق والبحث والتطوير...، وما تخلفه بذلك من زيادة في الإحتياج من رأس المال العامل.

2. منتجات المآزق: تحتاج هي كذلك إلى موارد مالية لا بأس بها، لأنها تعبر عن مستقبل الشركة، حيث يحاول من خلالها الحصول على أكبر حصة في السوق ودفعها لتصبح منتجات مستقبلية، وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كانت الموارد الداخلية والخارجية المتاحة غير كافية، يتم التخلي عن الإستثمار في المنتجات المستقبلية لتجنب استهلاك الخزينة وفتح المجال لمنتجات المآزق الأكثر حظا.

3. منتجات البقرة الحلوب: يعتبر هذا النوع من المنتجات الأكثر مردودية في المؤسسة، حيث لا يتطلب إستثمارات كبيرة إلا تلك المتعلقة بالتجديد، وتعمل على تحقيق فوائض الخزينة التي تستعمل في تمويل منتجات مستقبلية بعبارة أخرى خلق التوازن في الإستثمار لدى المؤسسة.

⁴⁸ عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد وتسيير المؤسسة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص154.

⁴⁹ بوربيعة غنية، محددات إختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012، ص 145.

4. المنتجات المتدهورة: تتطلب هذه المنتجات متابعة دقيقة، فهي دون مستقبل بعيد، مع إمكانية الحفاظ عليها إذا كانت تحصل فوائد نقدية، كما يمكن التخلي عنها من أجل فتح المجال للمنتجات المستقبلية وإذا كانت أقل مردودية.

الشكل رقم (1-2):



المصدر: M.Marchesnay. La strategie de diagnostis de la decision industrielle, opu, Alger 1978, page 191.

تحاول هذه المصنوفة إبراز التغيرات الناجمة في السيولة، من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي تتسبب في اختيار المؤسسة لاستراتيجية معينة، حيث تبرز الأهمية القصوى لدراسة السوق من خلال معرفة التطورات المستقبلية، وبذلك مصير المنتجات بالمؤسسة، هذا ما يسمح بالضرورة إلى إيجاد توازن مالي، من خلال الإدارة الجيدة للتدفقات النقدية لخزينة المؤسسة.

خلاصة الفصل:

وختاما لهذا الفصل نستخلص النقاط التالية:

1. أن الوظيفة المالية للمؤسسة هي وظيفة أساسية لا تستطيع أن تمارس المؤسسة أي نشاط بدون الوظيفة المالية.
2. للوظيفة المالية علاقة وطيدة مع محيطها المالي وبيئتها المالية.
3. عرف التحليل المالي عدة تطورات عبر التاريخ من تحليل مالي ساكن الذي يضم تحليل الميزانية المالية (سيولة-إستحقاق) والميزانية الوظيفية إلى التحليل المالي المتحرك الذي يضم جدول التمويل وجدول التدفقات المالية للخزينة.
4. اعتمد التحليل المالي على النسب من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة والمعلومات التي تبني عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي بالنسب.
5. الملاك أو المساهمين هم حجر الأساس لظهور المؤسسات حيث تمكنوا من تمويلها أو زيادة رأس المال فيها عن طريق سياسة التمويل الذاتي أو سياسة رفع رأس المال.
6. تتعدد استخدامات المردودية من كونها أداة لقياس الفعالية الإقتصادية والمالية في يد متخذ القرار المالي في قياس أثر الإستدانة على المردودية المالية (أثر الرافعة المالية).
7. تعني أثر الرافعة المالية الفرق بين المردودية المالية والمردودية الإقتصادية بعض الضريبة، بالتالي تحصل على علاقة أثر الرافعة المالية بدلالة المردودية الإقتصادية وتكلفة الإستدانة ونسبة الهيكل المالي والضريبة على الأرباح.

8. توضيح علاقة المؤسسة بعملائها من خلال نموذج BCG الأكثر استعمالاً في التحليل الإستراتيجي حيث يركز على تحليل الزوج (منتج-سوق) من خلال العلاقة بين تطورات السوق والمنتج وتحليل مختلف التدفقات النقدية الموازية.

9. إن التغير على مستوى المؤسسة وخصوصاً على مستوى ملكيتها سيؤثر حتماً على بيئتها المالية فيفضل التحليل المالي والنسب المالية التي تم عرضها سيتمكن معرفة الأثر الذي يؤثر به التحليل المالي على البيئة المالية للمؤسسة.

المبحث الاول : لمحة عامة عن المؤسسة

المطلب الاول: لمحة عامة عن مجمع تربية الدواجن بالغرب "GAO-ORAVIO"

تم إنشاء هذه الوحدة من طرف الشركة الاسبانية "MAKLA", وذلك سنة 1952 وبعد استقلال الجزائر أمتت من طرف الديوان القومي لتغذية الأنعام تحت وصاية وزارة الفلاحة و الصيد البحري في 03 أفريل 1969م، وأثر المرسوم رقم 201-81 أصبحت ORAVIO الديوان الجهوي لتربية الدواجن مستقل عن ديوان تغذية الأنعام ONAB تحت وزارة الفلاحة. وعلى أثر الجمعية العامة الاستثنائية المنعقدة في 19 جانفي 1998 تم إنشاء مجمع GAO والتي هي عبارة عن مجمع تربية الدواجن بالغرب وهو شركة مساهمة، طبقا للمادة 544 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 معدل و متمم للقانون التجاري وهي ذات طابع عمومي براس مال اجتماعي قدره 21 40.000.000

- مقرها الإداري طريق الميناء مستغانم.

- يضم المجمع ثمانية فروع لتربية الدواجن والتي هي:

الظهرة (مستغانم), حسيان (مستغانم). معسكر، تيارت, وهران. سيدي بلعباس, تلمسان. كما يضم وحدة جهوية للذبح وهي عبارة عن شركة أسهم متخصصة في نشاطات الذبح، تحويل وتسويق اللحوم البيضاء وتشمل أيضا وحدة جهوية للنقل والصيانة بعين النويصي بمستغانم و وحدة مركزية للخدمات والتموين ببيير الجير بوهران كما تضم مخبر جهوي و صيدلية مركزية بحاسي ماماش بمستغانم.

- عدد العمال الكلي 2352 عامل.

- رقم الأعمال السنوية يقدر بحوالي 7.000.000.000 دج

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة "تعاونية تربية الدواجن - الظهرة فيب"

تنفيذا للقرار رقم 1 الصادر في 18 جوان 2000 للجمعية العامة الغير عادية و طبقا للقرار رقم 07 للجمعية العامة ل ONAB-SPA الصادر في 28 نوفمبر 1999 الذي قرر تحويل الطبيعة القانونية للشركة ذات

المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد EURL-DAHRA VIP إلى شركة ذات أسهم تعاونية تربية الدواجن DAHRA –VIP. وهي مؤسسة اقتصادية عمومية تابعة لمجمع تربية الدواجن بالغرب "GAO" Groupe AVip de L'ouest، مقسمة إلى 4 وحدات إنتاجية تقع على محور 150 كلم وهي:

- وحدة بن عبد المالك رمضان

- وحدة سيدي لخضر بولاية مستغانم.

- وحدة عين مران

- وحدة بني راشد بولاية شلف.

- وحدة ملاكو بولاية تيارت.

- وحدة بير الجير بولاية وهران .

تقع المؤسسة الأم ببلدية حجاج الطريق البحري ولاية مستغانم. يرأسها المدير العام السيد بن قرار بن ذهيبية طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم 35/06 الصادر في 04/03/2006. يقدر رأسمالها بـ 452550 دج مقسم إلى حصص ذات قيمة 10000 دج. محافظ الحسابات: السيد باسور محمد.

1. أعضاء الإدارة:

- السيد طاهري العيد رئيس مجلس الإدارة.

- السيد درقال رضوان.

- السيد بوعكاز أحمد.

- السيد فلوحي محمد.

- السيد عموري العربي.

2. زبائن المؤسسة:

- المربون الخواص.

- تجار الجملة.

3. موردو المؤسسة

- EPE havip-hacine

- UCPA oran

- UAB mostaganem

- UAB rahouia

- UAB beniyahi

- SPA.SAO oran

4. نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاط التعاونية في تربية الدجاج البياض وبيعه, حيث تبدأ العملية باقتناء الأفراخ بعد التفقيس بيوم واحد من طرف التعاونيات المتخصصة في التبييض.

يتم وضع هذه الأفراخ في بيوت خاصة مجهزة بمعدات خاصة تتمثل في :

أ. الضوء: كمادة أولية أساسية و ضرورية تتغير طاقتها حسب المواسم.

ب. الغذاء: تتم تغذية الدجاج بالمرور بعدة مراحل مقسمة على المدة اللازمة لتربية الدجاج والتي لا

تتجاوز 8 أسابيع مع الأخذ بعين الاعتبار عمر الفرخ إلى جانب الحقن المبرمة له في مدة التربية إلى أن

يصبح الفرخ دجاجة فتقوم المؤسسة ببيعه لتتم بعد ذلك فترة النقاهاة التي يقوم بها عمال مختصون

لتهيئة البيوت من جديد.

5. عدد العمال

الوحدات	سيدي لخضر	بن عبد المالك رمضان	عين مران	بني راشد	ملاكو	بير الجير
عدد العمال	18	18	18	19	23	24

عدد العمال في المقر: 28

- الادارة العامة: 06

- مديرية الادارة العامة: 11

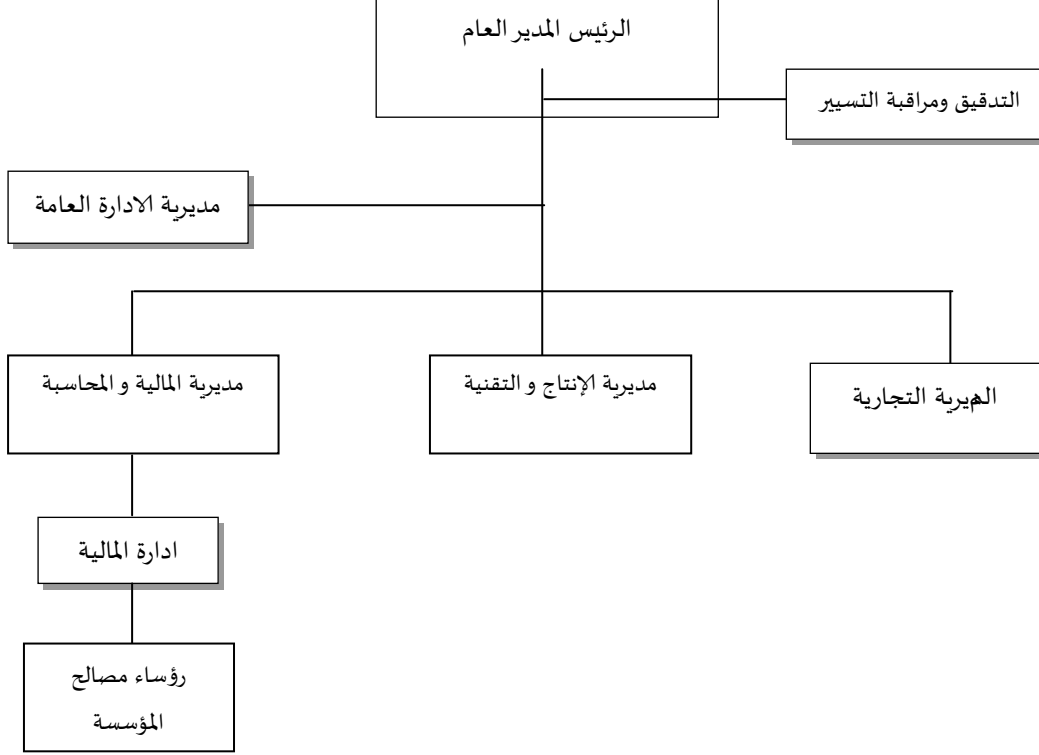
- مديرية التقنية: 05

- مديرية التجارة: 02

- مديرية المالية و المحاسبة: 04

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق المؤسسة

مهام ووظائف الظهرة فيب:

1. مديرية الإدارة العامة تتمثل مهامها في:

- الاطلاع على سياسة المؤسسة في مجال الموارد البشرية.
- تحديد القواعد في مجال علاقة العمل.
- ضمان متابعة ممتلكات المؤسسة.
- تنفيذ ومراقبة السياسات والتنظيمات في ميدان الوثائق والوسائل.

2. قسم التدقيق ومراقبة التسيير: تهتم بـ:

- اعداد برنامج التدقيق الداخلي.
- اعداد مختلف إجراءات التسيير.

- تحليل الفعالية على كل مستويات التسيير وتقديم التوصيات لتحسين أدوات المراقبة.

3. مديرية التجارة :

- إعداد السياسة التسويقية للمؤسسة.

- تحليل الميزانيات التقديرية للمبيعات.

4. مديرية المحاسبة والمالية:

- مسك حسابات المؤسسة.

- المراقبة المالية والمحاسبية.

- تحديد سياسة التمويل للمؤسسة.

- ضمان المتابعة والتنسيق بين النشاطات المالية والمحاسبية.

5. مديرية التقنية:

- الاقدام على تطبيق الإجراءات التقنية.

- تحسين أمن أجهزة الانتاج.

- إعداد مخطط الإنتاج للمؤسسة.

- احترام القوانين والأنظمة.

المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي.

المطلب الأول: تقديم الميزانية المالية وحساب النتائج لمؤسسة ظهرة فيب لأربع سنوات.

1 - تقديم الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات .

1-1 اعداد الميزانية المالية المفصلة لاربع سنوات خصوم : كانت كالتالي

الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة الظهره فيب حجاج - مستغانم

N-3 صافي 2013	N-2 صافي 2014	N-1 صافي 2015	N صافي السنة 2016	ملاحظة	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة
452 550 000.00	452 550 000.00	452 550 000.00	452 550 000.00	(1-3)	رأس مال تم إصداره
					رأس مال غير مستعان به
29 154 809.28	29 154 809.28	29 154 809.28	29 975 586.18	(2-3)	علاوات وإحتياطات – احتياطات مدمجة (1)
			579 330 591.28		فوارق إعادة التقييم
					فارق المعادلة (1)
5 044 592.48	76 290 295.21	16 415 537.98	72 533 848.77	(3-3)	نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)
4 187 792.72	8 257 957.85	87 782 092.86	75 226 214.71	(4-3)	أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
					حصة الشركة المدمجة (1)
					حصة ذوي الأقلية (1)
472 472 424.08	397 156 556.22	410 338 254.40	914 096 113.98	3	المجموع 1
					الخصوم غير الجارية
868 086.02	798 513.57	728 245.40	657 274.72	(1-4)	قروض و ديون مالية
				(2-4)	ضرائب مؤجلة و مرصود لها
				(3-4)	ديون أخرى غير جارية
27 871 761.77	27 283 757.08	31 170 548.88	30 528 885.22	(1-4)	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
28 739 847 .79	28 082 270.65	31 898 794.28	31 186 159.94	4	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
					الخصوم الجارية
249 074 296.79	172 163 830.13	106 438 590.18	330 377 014.75	(1-5)	موردون و حسابات ملحقه
5 485 133.00	1 960 514.00	671 087.68	1 095 312.23	(2-5)	ضرائب
66 850 168.78	95 555 176.41	67 049 417.66	204 351 33.90	(3-5)	ديون أخرى
-	40 000 000.00	200 000 000.00	165 000 000.00	(4-5)	خزينة سلبية
321 409 598.57	309 679 520.54	374 159 095.52	700 823 640.88	5	مخصوم الخصوم الجارية (3)
822 621 870.44	734 918 347.41	816 396 144.20	1 646 105 914.80		مجموع الخصوم
لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

1 - 2 اعداد الميزانية المالية المفصلة لاربع سنوات الاصول : كانت كالتالي :

الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة الظهره فيب حجاج - مستغانم

2013 صافي N-3	2014 صافي N-2	2015 صافي N-1	صافي N السنة 2016	ملاحظة	الأصول
-	-	-	-		أصول غير جارية فارق بين الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي
620533.33	477333.33	79547.00	-	(1-1)	تثبيتات معنوية تثبيتات عينية
546481546.84	561027109.38	533415580.13	1127973239.10	(2.1)	
515852151.01	515852151.01	515852151.01	1095182742.29		أراض
6557727.54	843956.41	792554.90	748674.75		مبان
24071668.29	4433100.96	36770874.22	32041822.06		تثبيتات عينية أخرى
-	-	-	-		تثبيتات ممنوح امتيازها
-	-	1828805.84	123229942.23	(3.1)	تثبيتات يجرى انجازها
226440.00	42440.00	250440.00	154440.00	(4.1)	تثبيتات مالية
-	-	-	-		سندات موضوعة موضع معادلة
-	-	-	-		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
-	-	-	-		سندات أخرى مثبتة
226440.00	42440.00	250440.00	154440.00		قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
5295634.80	8359022.80	5922404.28	7122394.21	(5.1)	ضرائب مؤجلة على الأصل
552624154.97	570085905.51	561496777.25	1258480015.54		مجموع الأصل غير الجاري
-	-	-	-		أصول جارية
102453309.10	85944420.27	128081011.37	126570951.14	(2.1)	مخزونات ومنتجات في التنفيذ
125420107.11	65529306.38	118567767.43	254402991.08	(2.2)	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
120065776.48	63691710.15	107797721.42	248093025.16	(1.2.2)	الزبائن
5163384.41	1515504.55	9429553.30	672884.82	(2.2.2)	المدينون الآخرون
190946.22	322091.68	1340492.71	5637081.10	(3.2.2)	الضرائب وما شابهها
-	-	-	-	(4.2.2)	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
42124299.26	13358715.25	8250588.15	6651957.04	(3.2)	الخزينة
269997715.47	164832441.90	254899366.95	387625899.26		مجموع الأصول الجارية
822621870.44	7344918347.41	816396144.20	1646105914.80		المجموع العام للأصول

الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة الظهره فيب حجاج - مستغانم

2 - اعداد حساب النتائج لاربع سنوات : وكان كالتالي في فترة الدراسة :

البيان	N 2016	N-1 2015	N-2 2014	N-3 2013
رقم الاعمال	359 406 458,40	412 021 002,00	424 478 125,86	480 677 807,10
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	64 922 451,45	84 713 038,18	29 417 484,91	19 549 942,95
الانتاج المثبت				
اعانات الاستغلال				
1-انتاج السنة المالية	424 328 909,85	496 734 040,18	453 895 610,77	500 227 750,05
المشتريات المستهلكة	- 305 911 919,64	- 332 918 653,28	- 345 681 432,10	- 346 621 409,33
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	- 37 793 292,66	- 45 081 668,03	- 40 336 150,07	- 40 813 009,33
2-الاستهلاك السنة المالية	- 343 705 212,30	378 000 321,31	- 386 017 582,17	- 387 434 418,66
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	80 623 697,55	118 733 718,87	67 878 028,60	112 793 331,39
اعباء المستخدمين	- 81 890 530,70	81 971 493,81	- 77 259 248,12	- 86 883 871,32
الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة	- 6 354 118,55	7 157 164,01	- 7 454 905,00	- 9 296 744,85
4-الفائض الاجمالي عن الاستغلال	- 7 620 951,70	29 605 061,05	- 16 836 124,52	16 612 715,22
المنتجات العملياتية الاخرى	16 441 850,44	33 930 886,21	7 634 163,06	13 117 795,61
الاعباء العملياتية الاخرى	- 66 850 857,59	42 744 411,86	- 46 447 568,85	- 27 901 635,50
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	- 20 206 976,14	18 142 358,19	- 35 914 678,89	- 15 163 040,97
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	4 508 075,71	15 419 621,43	13 011 330,99	9 328 290,99
5-النتيجة العملياتية	- 73 728 859,28	18 068 798,64	- 78 552 878,21	- 4 005 874,65
المنتوجات المالية				
الاعباء المالية	- 4 979,42	5 681,93	- 6 377,65	- 7 512,18
6-النتيجة المالية	- 4 979,42	5 681,93	- 6 377,65	- 7 512,18
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	- 73 733 838,70	- 78 559 255,86	- 78 559 255,86	- 78 559 255,86
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-	-
الضرائب المؤج(تغيرات) حول النتائج العادية	1 199 989,93	1 647 578,73	2 268 960,65	1 031 205,65
مجموع منتجات الانشطة العادية	445 278 836,00	546 490 530,32	474 541 104,82	523 058 451,65

الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة الظهره فيب حجاج - مستغانم

- 528 103 044,13	- 550 831 400,03	550 831 400,03	- 517 812 684,77	مجموع اعباء الانشطة العادية
- 5 044 592,48	- 76 290 295,21	4 340 869,71	- 72 533 848,77	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-		-	العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)
-	-		-	العناصر غير العادية -الاعباء (يطلب بيانها)
-	-	-	-	9-النتيجة غير العادية
-	-	-	-	10-النتيجة الصافية للسنة المالية
-	-	-	-	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
- 5 044 592,48	- 76 290 295,21	4 340 869,71	- 72 533 848,77	11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
				ومنها حصة دوي الاقلية (1)
				حصة المجمع (1)
				(1)لا تستعمل الا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة الظهره فيب .

1 - تحليل حساب النتائج

1 - 1 حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة CAF لأربعة سنوات وتحليلها

• ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

قدرة التمويل الذاتي = القيمة المضافة + نواتج مختلفة + تحويل تكاليف الاستغلال

+ نواتج خارج الاستغلال (1) – مصاريف المستخدمين

- الضرائب و الرسوم – المصاريف المالية – المصاريف المتنوعة

- تكاليف خارج الاستغلال (2) – الضريبة على الأرباح

ملاحظة: (1) معادا الحسابات " 790 و 792 و 793 و 766 "

(2) معادا الحسابات " 692 و 693 و 699 "

*ومنه فان CAF لأربع سنوات بالنسبة لمؤسسة "الظهرة فيب" تكون كالتالي:

السنوات				الحسابات
2016	2015	2014	2013	(البيان)
80623697.55	118733718.87	67848028.60	112793331.39	القيمة المضافة
81890530.7	81971493.81	77259248.12	86883871.32	مصاريف المستخدمين
6354118.55	7157164.01	7434905.00	9296744.85	الضرائب و الرسوم
4979.42	5681.93	6377.65	7512.18	المصاريف المالية
-7625931.12	29599379.12	-16842502.17	16605203.04	قدرة التمويل الذاتي CAF

• تحليل CAF: نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة متذبذبة حيث كانت موجبة

في سنة 2013 ثم عادت لتراجع في سنة 2014 إلى السالب بنسبة

101% - وهي نسبة كبيرة جدا تعود للخسائر المعتبرة المحققة في سنة 2014 ، لتعود كذلك سنة

2015 إلى الموجب بقيمة تقارب 30 مليون أي بارتفاع بنسبة 175 % و هو تحسن ملحوظ ومعتبر و

الذي يعبر عن قيمة الربح المحقق في سنة 2015 ، أما عن سنة 2016 فتعود CAF للتراجع من جديد

و الذي سببه الخسائر المحققة في هذه السنة بقيمة -76 مليون دينار وأما عن نسبة التراجع فقدرت

ب: 25%- فإذا اعتبرنا أن هذا المؤشر يقيس قدرة المؤسسة على توليد الفوائد المالية الذاتية وبالتالي هو مصدر تمويل يضمن للمؤسسة الاستقلالية المالية و غياب هذا المؤشر سوف يضع المؤسسة تحت ضغط الشروط التي تفرضها عليها المؤسسات المالية .

1 - تحليل رقم الأعمال CA : إن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة من المؤشرات القيادية التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة و سوقها الأمامي و المشكلة أساسا من سوقها الأمامي وكذا المشكلة أساسا من العملاء ونلاحظ بأن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة خلال فترة الدراسة انخفض من 480 مليون سنة 2013 إلى 359 مليون سنة 2016 أي بنسبة 25% و الذي يعتبر شيء طبيعي نظرا للخسارة المحققة خلال فترة الدراسة .
و هذا إن دل فإنه يدل على تراجع الحصة السوقية للمؤسسة أولا بسبب الخسائر و ثانيا إلى المنافسين من الخواص .

2 - تحليل القيمة المضافة : تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة أي الفرق بين المبيعات و التكاليف المباشرة وبالتالي فإن هذا المؤشر يظهر مدى تحكم المؤسسة في تكاليفها المتغيرة و مما تظهره الأرقام في جدول حساب النتائج نلاحظ أن المؤسسة قد استطاعت أن تنمي قيمتها المضافة حيث بلغت سنة 2013 ما يقارب 80 مليون دينار ، لترتفع في سنة 2016 إلى ما يقارب 112 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع تقدر ب: 39% .

3 - تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال EBE : يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال أي الثروة المتولدة خلال مرحلة النشاط الرئيسي و بلغت هذه النسبة للمؤسسة خلال فترة الدراسة .

4 - نتيجة الاستغلال : تعبر نتيجة الاستغلال على مدى قدرة المؤسسة خلال دورة الاستغلال على تحمل التكاليف المتعلقة بسياساتها الاستثمارية وبالتالي فإن موازنة السياسات الاستثمارية مع السياسات الاستغلالية و يمكن التحكم فيه من خلال هذا المؤشر ، مما نلاحظه من خلاله .

الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة الظهره فيب حجاج - مستغانم

5 - النتيجة الصافية : تلعب النتيجة الصافية دور تبيان المردودية المالية النهائية للمؤسسة بعد عمليات الاستغلال العادية والاستثنائية .

2 . التحليل بالنسب المالية

* أولاً : نسب السيولة :

1 - نسبة التداول : وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

جدول رقم () حساب نسبة التداول :

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
26997715.47	164832441.9	254899366.95	387625899.26	الأصول المتداولة
3214095988.57	309679520.54	374159095.52	7008823640.88	الخصوم المتداولة
0.84	0.533	0.68	0.55	نسبة التداول

التعليق : نلاحظ من الجدول التالي أن نسبة التداول في الفترة في تدبذب (ارتفاع ثم تناقص ثم ارتفاع) وذلك لأن الخصوم المتداولة أكبر من الأصول المتداولة أي أن الديون المالية القصيرة الأجل تتداول بقيم كبيرة جدا من الأصول المتداولة .

2 - نسبة النقدية : وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- حساب نسبة النقدية

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
6651957.04	8250588.15	13358715.25	42124299.26	الأصول النقدية
700823640.82	374159095.52	309679520.54	321409598.57	الخصوم المتداولة
0.01	0.02	0.04	1.31	نسبة النقدية

- التعليق : نلاحظ ان نسبة النقدية اكبر من الصفر خلال فترة الدراسة وذلك لأن الأصول النقدية اكبر من الخصوم المتداولة.

ثانيا: نسبة الهيكلية : تقوم المؤسسة بواسطتها بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن أهم هذه النسب :

1 - نسبة التمويل الذاتي : وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حساب نسبة التمويل الذاتي :

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
472472424.08	397156556.22	410338254.40	914096113.98	الأصول الخاصة
552624154.97	570085905.51	561496777.25	1258480015.54	الأصول الثابتة
0.85	0.69	0.73	0.72	نسبة التمويل الذاتي

التعليق : لاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة متقاربة من 69% إلى 85% وذلك

راجع لتقارب قيمتي الأموال الخاصة والأصول الثابتة .

2 - نسبة التمويل الدائم : وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حساب نسبة التمويل الدائم :

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
473340510.1	397955069.79	411066499.8	914753388.7	الأموال الدائمة
1258480015.54	561496777.25	570085950.51	552624154.97	الأصول

الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة الظهره فيب حجاج - مستغانم

				الثابتة
0.36	0.70	0.72	1.65	نسبة التمويل الدائم

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم متقاربة من 2013 إلى 2015 بالنسب 36% و 70% و 72% أما في سنة 2016 ارتفعت إلى 165% وذلك لأن الأموال الدائم فاقت الأصول الثابتة قرابة الضعف .

3 - نسبة الاستقرار المالي: وتعطى بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة الاستقرار المالي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

• حساب نسبة الاستقرار المالي

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
473340510.1	397955069.79	411066499.8	914753388.7	الأموال الدائمة
822621870.44	734918347.41	816396144.2	1646105914.8	مجموع الأصول
0.57	0.54	0.50	0.55	نسبة الاستقرار المالي

التعليق: نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستقرار المالي متقاربة بحوالي 50% خلال فترة الدراسة و ذلك راجع لأن الأموال الدائمة قاربت النصف مقارنة بمجموع الأصول .

ثالثا: نسب المديونية

1 - نسبة قابلية السداد: ويمكن حسابها بالعلاقة التالية

نسبة قابلية السداد = مجموع الأصول / مجموع الديون

● حساب نسبة قابلية السداد

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
164610594.8	816396144.2	734918347.41	822621870.44	مجموع الأصول
31186159.94	39898794.28	28082270.65	28739847.79	مجموع الديون
5.27	20.46	26.17	28.62	قابلية السداد

2 - نسبة الاستقلالية المالية: ويمكن حسابها باستعمال العلاقة التالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

• حساب نسبة الاستقلالية المالية

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
914096113.98	410338254.40	397156556.22	472472424.08	الأموال الخاصة
31186159.94	39898794.28	28082270.65	28739847.79	مجموع الديون
29.31	10.28	14.14	16.43	نسبة الإستقلالية المالية

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول التالي ان الأموال الخاصة تغطي مجموع الديون وهذا ما يفسر النسبة الموجبة للإستقلالية المالية .

من خلال دراستنا لموضوع الوظيفة المالية وعلاقتها ببيئتها المالية للمؤسسة، يمكن القول بأن الوظيفة المالية تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة، لأي حركة تقوم بها هذه، ومهما كان حجم او طبيعة نشاط المؤسسة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالباً ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعملها ان تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها، ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق رأس المال أو الإقراض من البنوك.

الإجابة عن الإشكاليات

-الإجابة عن الإشكالية الأولى يمكن للمؤسسة تشخيص وضعيتها المالية المرتبطة اساساً مع المحيط المالي و استخراج نقاط الضعف والقوة الغير مستقرين لعدم استقرارية هذا المحيط.

-الإجابة عن الإشكالية الثانية. يؤثر المحيط المالي على الوظيفة المالية في المؤسسة على المستويين الطويل و القصير الأجل، و استخدام المؤشرات و النسب المالية و تسيير هذه المؤشرات يمكن المؤسسة من تكييف وضعيتها المالية في كل مرة تحدث فيها التغيرات على مستوى بيئتها المالية.

-الإجابة عن الإشكالية الثالثة. تنقسم الأدوات المؤثرة للعلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي إلى ثلاثة اقسام رئيسية هي الأدوات المتعلقة بالهيكل المالي، الأدوات المتعلقة بتحليل ربحية المؤسسة و النسب المالية التي تقوم بالربط بين كلا من القسمين السابقين.

-نتائج الدراسة .

-يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية لدراسة حالة المؤسسة كما يعمل على مساعدة المسيرين في إتخاذ القرارات الصائبة، ويعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية التي سبق إختيارها.

-إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائفها في إطار الظروف المالية و السياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة، وهو يؤكد مقولة "لا شئ يتحرك الا بالوضعية المالية".

-عن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو يؤكد الدور الفعال و الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول و الخصوم .

الخاتمة العامة

-و من خلال دراستنا التطبيقية المتمثلة في تحليل الكشوفات المالية لمؤسسة "الظهرة فيب حجاج -مستغانم" وبعد ان اطلعنا على سياستها و منهجيتها و المعطيات المحصل عليها إستخلصنا الملاحظات التالية

*رغم الخسائر المحققة في فترة الدراسة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 فإن المؤسسة استطاعت أن تحقق الأهم وهو الصمود و البقاء .

*تمتلك المؤسسة كفاءات بشرية متمكنة و جبيرة بالمجال تمكنها من التسيير الجيد و الفعال و هذا ما يمكنها من الصمود حتى في أصعب الظروف

*التوصيات.

من بين التوصيات التي يمكنني ان اوجهها الى المؤسسة هي

-على المؤسسة تفادي الإستثمارات التي تؤدي بها إلى خسائر محتملة

-على المؤسسة التكتيف من الرقابة الطبية لمنتوجها(الدواجن) خاصة في اوقات الأمراض الموسمية للطيور و هذه الأخيرة سبب خسائر المؤسسة في فترة الدراسة.